اين سيادة القانون يادعاة دولة القانون؟

المحامي حسن شعبان

المنسق العام لمنظمة حقوق الانسان والديمقراطية

لم يعد هناك أي مبرر للصمت بعد ان طفح الكيل في قرارات مجلس الوزراء التي اصبحت بموجب قرار السيد(برايمر) قانون ادارة الدولة لها قوة القانون هكذا وبكل بساطة وبلا مسؤولية وبالعقلية نفسها الفردية والقرارات الاحاديه (سيئة الذكر) التي تنتمي الى الزمن الماضي تقرر منح رواتب تقاعدية بالاف الدولارات لاعضاء (مجلس الحكم المنحل ومساعديهم) الذي كرس مبدأ المحاصصة والطائفية ومثلها لكل الوزراء السابقين الذين سيلتحقوا بهم وسيارات فارهة وحراسات دائمية مدفوعة الاجر سلفا واخيرا وليس اخرا قطع اراض سكنية.

وهل هذه هي احدى الوسائل الرئيسة لاقامة المجتمع الديمقراطي المستقر والمستديم في الاجل الطويل؟ وهل هذا هو الطريق للتربية والاسهام في ثقافة حقوق الانسان وزمن المساواة في الحق والواجب وسيادة القانون حيث لاسلطة فوق سلطته وهل وصلت حلول (المجلس) الى جميع قطاعات الشعب ومستوى الخدمات والامن والصحة الى المستوى نفسه لهذه القرارت!؟

اذا كان الامر يتعلق (بالحقوق التقاعدية) فلا بد من ان يجتمع هؤلاء بغيرهم، وفي كل الاحوال هو حق مشروع وطبيعي ويتفق مع القانون وتكفله قوانين ودساتير المعموره من دون استثناء. لكن قرار مجلس الوزراء يتقاطع كليا مع الرواتب المجزية التي تضمنها القرار وتمييزا متعمدا يحمل صفة (سبق الاصرار) مع قانون التقاعد النافذ الذي سن لجميع المتقاعدين بضمنهم رئيس الجمهورية، فلماذا يأخذ قانون التقاعد النافذ باعلى راتب تقاعدي لايتجاوز (مئتي الف) دينار شهريا بينما جاء (القرار) بما يعادل زيادة اكثر من ٢٥ مرة، أي ان الراتب الشهري لاصحاب القرار يساوي راتب سنتين او اكثر لمتقاعد (مدني او عسكري) بينهم الشهداء والمناضلون وقادة الفكر والرأي والمدافعون بثبات عن الديمقراطيه وحقوق الإنسان؟ انه خرق فاضح للقانون ولمبادئ حقوق الانسان والعداله.

لادري كيف ان السيد وزير المالية قد بصم على هذا القرار الذي يؤدي الى صرف هائل ومستديم لاموال الخزينة، وهو المعروف بمعارضة النظام السابق واحد قيادات التيار الاسلامي المستنير، فالامام علي بن ابي طالب كان يلبس ويأكل بزهد وقناعة ولم تمتد يده الى خزينة المسلمين وكوى يد اخيه لانه استدان منها، بينما رفض السيد الوزير ان يعطي استحقاقات (الغلابه) والمستضعفين من المتقاعدين استحقاقاتهم التقاعدية السابقة ورفض الزيادات البسيطة وهي بالدينار العراقي ولايزال بحجة فراغ الخزينه العراقية برغم ان بعضا من هؤلاء ليسوا اقل وطنية او دفاعا عن وطنهم وشعبهم من الاخرين!

مئات الالوف من عوائل الشهداء الذين غيبوا قسرا في ظل القمع والاستبداد، ومثلهم من تجرع الظلم والطغيان ولم يقولوا نعم (للطاغية) مازالوا لم يتلقوا درهما واحدا ولم يحصلوا على قطعة ارض ولا على مأوى (يفترشونه) ولاحتى على قانون او قرار لمجلس الوزراء يحقق امالهم، فحتى قانون رعاية وتعويض متضرري النظام السابق الذي صدر بحياء وضع على الرف منذ صدوره حتى الان.

رفقا. ايها الاخوة. بمشاعر وآلام الانسان العراقي وبمفهوم التربيه على حقوق الانسان ومنها الحقوق الاجتماعية والفردية وبالقانون وبدولة القانون.

العولمة والإعلام

ثقافة الاستهلاك.. استثمار الجسد، وسلطة الصورة

سعد محمد رحيم

العولمة في المعنى المعجمي هو أن يتخذ شيء ما بعداً عالمياً.. إلى هنا يبدو الأمر بريئاً وشرعياً.. غير أننا عندما نذهب إلى معناها الاصطلاحي المتعارف عليه في حقول السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام فإن الأمر لا بد من إخضاعه للمساءلة، التي قد تطيح بهذه البراءة وتلك الشرعية، ولاسيما إذا جرت المساءلة على وفق المعايير الإنسانية والأخلاقية العامة.

كانت ثقافة الاستهلاك من خلال صناعة الصور تنمّط العقل وتسطحه، فإنها بالمقابل تخاطب الغرائز، جاعلة من الجسد الإنساني الفتي. ثيمتها الرئيسة.

إن المرأة تختزل إلى جسد مشتهى، ويكون التركيز على الشكل الخارجي.. وبذا فإن هذه الثقافة تطيح بكرامة الشخصية الإنسانية بعدّها حقيقة مركبة، واعية ومنتجة، وليست جسداً محضاً يستثمر تجارياً لتحقيق الربح. (تحتفل الثقافة التي ترافق مجتمع الاستهلاك بالجسد كحامل للذة، إنه يشتهي، وهو أيضاً محل رغبة الآخرين. وكلما اقترب الجسد العيني من الصور الممثلة للشباب والصحة واللياقة البدنية كلما ارتفع شأنه واحتل موضعاً في سلم القيم والمثل).

وفي الوقت الذي به يبرز الجسد الفتي يتم نبذ الجسد الآخر. غير الفتي. فمثلاً (الجسد الذي نراه في الإعلان لا يبدو لنا مطلقاً جسداً صائراً إلى موت، إنه ما يمكن أن نسميه حقاً جسداً ممجداً) كما يقول رولان بارت، الذي يضيف إلى ان (ثمة خاصة ثابتة، تندرج ضمن تعارض، هو الآخر أسطورة عصرية محضة، تعارض بين الجسد الفتي والجسد العجوز. ويبدو أن مجتمعنا ليس متسامحاً إلا إزاء الأجساد الفتية. كل مرة تتمكن فيها التقنية الثقافية من الجسد، أكان ذلك بالإعلان، أم بالسينما، أم بالصورة الفوتوغرافية فإنها . أي هذه التقنية . تبرز على مسرحها، ما طالما روجت له، جسداً فتياً، وكأن مثال ما يتمناه المجتمع ألا يرى الجسد إلا في أنواعه التي تبينه كائناً سرمدياً، لا يموت). وبذلك يستبعد الجسد الآخر، ويكون مجازاً، جسداً ميتاً.. أو في أقل تقدير، لا ضرورة له.

ها هنا يحتفى بالقوة المجردة، في لحظة فعلها . بغض النظر عن الباعث الأخلاقي . ويصير العنف . حتى الحقيقي منه، والمعروض على الشاشة . وسيلة للتسلية والترفيه.. أما الحب . الذي هو أسمى القيم الإنسانية . فيفرغ من محتواه، أو يقدم مثل شيء مؤقت، عابر، يمكن بيعه وشراؤه. وفي المحصلة، يكون فعل الحب لعباً بارداً، وفعل العنف لعباً بارداً، يفقد خلاله الوجود الإنساني دفئه وعذوبته.. وصميميته.

إن كل شيء في عصر العولمة يتحول إلى لعبة وإثارة، بما في ذلك صور المآسي والكوارث، كما حدث إبان الحرب على العراق.. إذ عمدت القنوات التلفازية الغربية إلى إدهاش المشاهد الذي يرى ما يفعله قصف الطائرات والصواريخ كما لو أنه ألعاب إلكترونية مسلية.

❖ ❖ ❖

إن القفزة الحاصلة في الفلك الإعلامي نتيجة ثورة الاتصالات والمعلوماتية باتت تسرع من إيقاع الحياة.. فالتحولات الهائلة والمفاجئة في ما حول الإنسان جعلته يعاني صعوبة في التكيف، والملائمة مع ما يجري واستيعابه.. ولم يعد هناك وقت كاف للتأمل والتمحيص عند اتخاذ القرارات.

ويقيناً لن يكون الحل في صب اللعنات على هذه الثورة المعلوماتية، أو بالانكفاء على الذات، وبناء السدود حولها لدرء مخاطر تلك الثورة، وإنما في إيجاد المؤسسات الكفء ووضع الإستراتيجيات الناجعة لاستثمار ممكناتها خارج ما ترتئيه إستراتيجيات المؤسسات الرأسمالية الكبرى من العولمة.. يقول برهان غليون:

(وليس للثقافات الأخرى (ويقصد غير الغربية) أي مستقبل إلا إذا أدرك أصحابها طبيعة هذا النمط الجديد من السيطرة الثقافية وآلياتها، وبلوروا الإستراتيجيات المناسبة التي تسمح لثقافاتهم أن تبقى على مستوى المشاركة العالمية الإبداعية، وألا تتحول إلى مجرد ثقافات هوية، أو معبرة عن الاستمرارية والديمومة التاريخية لمجموعة بشرية. وهذا يفترض التعمق في فهم آليات هذه السيطرة الثقافية وتجديد أساليب طرح مشكلات تحول الثقافات والمهمات المطروحة على أصحابها للنجاح في هذا التحول والارتفاع بثقافاتهم إلى مستوى متطلبات العصر).

وإذا كانت العولمة تسعى إلى فرض النمط الحضاري الواحد فعلينا أن ندرك أن تحقيق الذات وتأكيد الشخصية الحضارية لا يتأتى إلا من خلال الفعل الإبداعي الذي يجعل لنا مساهمة فعالة في صيرورة العالم المعاصر وتحولاته، وبهذا سنفرض منطق التنوع الثقافي الذي هو منطق أكثر فعالية وخصوبة وفائدة لمستقبل البشرية من المنطق العقيم المطالب بإشاعة نمط واحد من الثقافة في ظل العولمة.. والأفق المتاح أمام الثقافات المنكفئة والمهزومة الآن، مع ما توفره تقنيات الاتصالات الحديثة وقنوات الإعلام هو العمل (على إعادة خلق الواقع من جديد بالقول والعمل أو بالفكر والممارسة، فليس عالم الإنسان فكرة جاهزة ينبغي تجسيدها، أو نموذجاً أصلياً مغلقاً لا يقبل المناقشة والتفاعل، بل هو مساحة حرة من الإمكانات المفتوحة دوماً على المجهول واللامتوقع، على نحو يتيح نسج علاقات عديدة مع الواقع يتغير معها نظام المعنى ومنظومات التواصل.. أنظمة المعرفة وقواعد الممارسة.. جغرافية العقل وخارطة القوة).

يعتمد الإعلام في عالمنا المعاصر على الصورة، والعولمة الإعلامية هي نتاج تزاوج بين سيل المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة.

فالمعلومة باتت تعبر من خلال الصورة.. وقد أضحت الصورة وساطة خطيرة للتأثير في الوعي والمخيال.. في الأفكار والقناعات.. في العواطف والغرائز.. وهذا كله يجعلنا إزاء حقيقة راهنة تفرض نفسها علينا، ولا يمكننا تجاوزها، وهي أننا لا نستطيع مواجهة تحديات العولمة إلا باستثمار هذه الأداة نفسها . بالاتجاه الآخر. فالصورة أداة حيادية وخام، قبل استخدامها، بالمستطاع ، إذا ما توفرت القدرة والكفاءة والرؤية الصحيحة، جعلها ضمن فاعليتنا الثقافية والإعلامية، وتعزيز آرائنا وأفكارنا من خلالها. وإذا كان بالإمكان المراوغة في صوغ الجمل عند التعبير عن حدث أو فكرة، والسكوت عن تفاصيل وجوانب وأشياء، فإنه في حالة الصورة أيضاً يمكن المراوغة، وربما بشكل أكبر. فاختيار صور بعينها وإخفاء أخرى وتحديد زاوية الرؤية عند تقديمها سيؤثر في وجهة نظر المتلقي. ناهيك عن أن الصور قد لا تعكس حالات العالم الداخلي/ الباطني، وما تعتمل فيها من أفكار وهواجس ومشاعر، وتكون بحاجة إلى معونة الكلمات.. هنا تغدو الكلمات في خدمة الصور المختارة، وليس العكس كما كان يجرى سابقاً في مجال الإعلام.

وتهيئ ثقافة العولمة . إن جاز أن نطلق عليها اصطلاح ثقافة . إلى حد بعيد، مستلزمات وشروط الهروب من الواقع، أو التعامي عنه.

يحتكر الغرب، ولا سيما أميركا صناعة الصورة . إنتاجها وتسويقها . فواشنطن (وحدها تسيطر على ٦٥ ٪ من حجم الاتصال المتداول في العالم، كما أن أميركا نفسها تحتكر ٣٥٪ من عملية النشر في العالم و ٦٤٪ من الإعلان الدولي و٤٥٪ من التسجيلات و ٩٠٪ من أشرطة الكاسيت و ٣٥٪ من البث عبر الأقمار الصناعية.. وهذا يعني أن أكثر من ثلثي حجم الإعلام الذي يبث في العالم قادم من أميركا..).

وهكذا نجد أن الصور اليوم تخدم غايات وإستراتيجيات قوى ومؤسسات وأنظمة بعينها تمثل العالم الرأسمالي الغربي، وتدفع الآخرين إلى مواقع السلبية والهامشية والاستهلاك المحض.

ويتنبه مفكر من طراز الفرنسي ريجيس دوبريه إلى هذه المعضلة الشائكة، فيؤلف كتاباً بعنوان (الميديولوجيا)، التي يقصد بها (العلم الذي يدرس الوسائط المادية التي يتجسد عبرها الكلام). ويطلق على المجتمع البشري (دائرة التواصل الإعلامي) ويرى في طوفان الصور الذي يحاصر الفرد المعاصر مفارقة، ذلك أنها بدلاً من أن تشحذ الرؤية فإنها تسبب العمى.. ولقد أضحينا بحسب دوبريه (بالرغم من نباهتنا معرضين لفقدان البصر، فعندما نرى كل شيء لا يعود لأي شيء قيمة).وإذا هو عولمة الإعلام، وتحتكر أميركا، على سبيل المثال، نسبة عالية من صناعة الأخبار، وبث المعلومات عبر الفضائيات وشبكة الانترنيت، ووكالات الأنباء، وهي . أي أميركا . (تصدر عبر شركاتها ما يقرب من ثلاثة أرباع البرامج التي تبثها عبر العالم، في حين لا تتعدى نسبة ما تستورده (٢٪) وتشير الدراسات (إلى أن ٩٧ ٪ من الأجهزة المرئية موجودة في الغرب الذي يمتلك أيضاً ٨٧٪ من الأجهزة المسموعة وأن ٩٠٪ من مصادر الأخبار في دول العالم الثالث مستوردة من الدول الغربية). والمفارقة أن أوروبا نفسها (ناهيك عن العالم الثالث) تعاني هذا الغزو الإعلامي والثقافي الكاسح، فعلى سبيل المثال (يتجلى العجز الأوروبي في كون هذه المجموعة قد صدرت إلى أميركا عام ١٩٩٢ ما يقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار من الإنتاج السمعي المرئي في ما استوردت من الولايات المتحدة ما يقدر بـ ٣٧٥٠ مليون دولار) . ونلمس هيمنة كاملة للغة الإنجليزية التي باتت اليوم لغة الاحتكار المعرفي والإعلامي / المعلوماتي، لتكون بذلك أداة للثقافة الأنجلوسكسونية، في فرض نموذجها الحضاري: (إن ٨٨٪ من معطيات (الانترنيت) تبث باللغة الإنجليزية مقابل ٩٪ بالألمانية و ٢٪ بالفرنسية، و ١٪ يوزع على بقية اللغات الغربية) و (أن السيطرة الأميركية على العالم تستند إلى هيمنتها على الاتصالات فثمانون بالمئة من عدد الكلمات والمشاهد والصور التي تدور حول العالم تأتي من الولايات المتحدة الأميركية).

أما في ما يتعلق بعدد مستخدمي الانترنيت في العام ١٩٩٧ . مثلاً . (يقدر ...في ثمانية من الأقطار العربية ما مجموعه " ٢١٥٥٠٣ " مستخدمين مقارنة بما مجموعه ٣٠ مليون مستخدم في الولايات المتحدة الأميركية و ٩ ملايين في أوروبا).

كما أن الثروة الاقتصادية تتركز يوماً بعد آخر في يد قلة قليلة من الملياردية الفيلان (وفي تقدير للأمم المتحدة أن ٣٥٨ شخصاً من كبار أثرياء العالم يساوي حجم مصادر ثروتهم النقدية حجم المصادر التي يعيش منها مليارات وثلاثمئة مليون شخص من فقراء العالم).

بالمقابل تتركز سلطة الإعلام بيد من يسمون بارونات الصحافة (من أمثال ماكسويل وروبرت مردوخ وهيرست. ففي الولايات المتحدة هناك خمسون شركة تمتلك معظم وسائل الإعلام. وفي بريطانيا هناك ست شركات إخبارية كبرى تسيطر على ثلثي الصحف والمجلات).

نسوق هذه الأمثلة لبيان أن قوى بعينها توجه الوعي والمخيال لمليارات من البشر . تبعاً لمصالحها الخاصة، الضيقة في غالب الأحيان . فهذا الإعلام يخلق الإنسان المستسلم الذي لا يعرف إلا ما يريدون له أن يعرف.. فالصناعة الإعلامية (العولمية) جعلت تغير من أنساق الأفكار والقناعات والآراء بوسائلها المعروفة وغير المعروفة.

ولكن هل تستطيع عملية الإخضاع هذه المجردة إيقاف زحف العولمة وتأثيراتها الواسعة؟. الجواب بالتأكيد هو؛ لا.. ذلك أن العولمة تتحول اليوم إلى قوة شبحية هائلة، تسيرها مصالح واستراتيجيات وأطماع.. وتشتغل على الصعد كافة.. فهي تسعى إلى تغيير صورة العالم، والبطش بتوازناتها القديمة، والتأثير في دقائق حياة الأفراد والمجتمعات.. ولذلك فإن لها آلياتها العاملة في حقول الاقتصاد والسياسة والثقافة والإعلام .. فالعالم مع العولمة يتحول في علاقاته وأشكال مؤسساته، وأنماط مفاهيمه، وأنظمة قيمه، واتجاهات السلوك في مجتمعاته ، وهويات هذه المجتمعات، (حتى أن مفهوم الهوية ذاتها يتخذ بعداً ومحتوى مختلفين). وكذلك في اهتمامات البشر وأذواقهم وحسهم الجمالي ، وثقافتهم وأخلاقهم . وفي كل هذا تلجأ العولمة من خلال استثمار التطورات الحاصلة في مجالات الاتصال وتقنيات المعلوماتية والإعلام إلى تهيئة الأرضية النفسية والثقافية في المجتمعات الأخرى، ولا سيما في العالم الثالث ، لقبول طروحاتها والانجذاب إلى (النموذج الحياتي) الذي ترغب في تعميمه، وبذلك فإن الخطوة الأولى أمام هذا الطوفان العارم هو أن نفهم ماهية هذه العولمة واستراتيجياتها وأهدافها ، والمؤسسات والحكومات التي تتبناها وتروج لها، وكيف تعمل؟. وماذا تريد على وجه الدقة ؟. وإذ ذاك علينا أن نطرح السؤال الضروري والخطير: ما العمل؟. وأيضاً: هل تعد هذه العولمة قدراً نهائياً على العالم الاستسلام له.. أم هي ظاهرة تاريخية شاذة وعابرة ، كما الاستعمار، وإن كانت تمتلك وسائل وأساليب وآليات أكثر حذاقة وخطورة ، وفاعلية؟.

وعلينا في البدء أن نفهم أن هذه العولمة . بصورتها وموجهاتها، وقواها المحركة الحالية، في الأقل . لا تنطوي على حلول سحرية لمشكلات العالم المتخلف والنامي، ولن تقودنا، في ظل اختلالات القوى السائدة في العالم، إلى الفردوس المفقود على الأرض، كما تدعي.

وعلينا بالمقابل، أن نؤمن بأن الإنسانية، في جانبها الخير تحوي من الممكنات ما تجعلها، إذا ما توفرت لها الإرادة والتصميم وشروط الفعل، أن تتعايش مع هذا المقترح الرأسمالي، من دون أن تكون مطية له.

وإذا كانت العولمة من خلال الشركات عابرات القارات، والمؤسسات والمنظمات المالية والتجارية الكبرى قد عولمت أسواق كثيرة انفتحت أمام منتجاتها ورساميلها فإن العولمة في الجانب الآخر تروم غزو العقول وتفتيت الثقافات، وإشاعة النمط الحضاري الغربي، ليسهل عليها، من ثم، إحكام سيطرتها على العالم بأسره. وفي هذا فهي تعمل على عولمة الإعلام، وجعل الإعلام في خدمة العولمة ظاهرة وايديولوجيا.

فالعولمة هي إيديولوجيا الرأسمالية في ذروة احتكار السلطة والثروة.. هي التصور الشمولي لتلك الفئة من البشر التي تركز عناصر القوة كلها بيدها، لتجعل من العالم رقعة شطرنج هائلة، عبر محاولة تدجين الإرادات تحت سيطرة الرأسمالية الغربية، ولا سيما الأميركية.

❖ ❖ ❖

يستهل الدكتور مؤيد عبدالجبار الحديثي مقدمة كتابه (العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي) بمقولة ألفين توفلر: (المعرفة هي المحور الذي ستدور حوله حروب المستقبل وثوراته الاجتماعية.. إنها القاعدة الأساسية لظاهرة العولمة " Globalization ") ..

ففي عصرنا الراهن تغدو المعلومة هي قاعدة القوة، والمجال الحيوي للاستثمار الرأسمالي الذي يدر أعلى النسب من الأرباح.. وتكون المعرفة سلطة من نوع آخر، تتفوق في تأثيراتها على أية سلطة أخرى عرفتها الإنسانية في السابق، فنصبح تحت طائلة التغيرات المتسارعة الحادثة في حقول الاتصالات والمعلوماتية والإعلامياء في حقبة أخرى تختلف في خصائصها وموجهاتها عن الحقب السابقة.. وعندما يقول لنا الدكتور الحديثي أن العولمة (ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ، عندما كانت تتصدر حضارة ما باقي الحضارات وتقود العالم) مستلاً ومعولاً على أطروحة حسن حنفي في ذلك، فمن حقنا أن نوضح أن العولمة، وإن كانت تشبه في هذا النزعات العالمية الكوزموبوليتية للحضارات والدول السابقة فإنها تختلف عنها من حيث الكيف، في وسائلها وأهدافها وادعاءاتها..

وحين يستعرض المؤلف مفردات من قبيل (التبعية، الاندماج، التكيف، الاعتمادية المشتركة، الهيمنة، الإمبريالية، أمركة العالم.. الخ)..

يرى أن (العولمة ليست رديفاً لأي من هذه المفردات أو المصطلحات، لأن حقيقتها أكبر من تلك المفردات مجتمعة. فهي نظير لمجموع تلك المصطلحات في الأقصى، ولمعظمها في الأدنى. لذا لا ريب في أن تضحي العولمة نظاماً تتكامل فيه لغة السياسة والاقتصاد والمعلوماتية. حيث يجد فيه النفوذ السياسي مداه الاقتصادي، بينما يتكئ النفوذ الاقتصادي على ظهيره السياسي، ويتدخل عالم الثروة الاتصالية ليؤطر الظاهرة بأبعاد متداخلة..).

وقبل شيوع مفهوم العولمة طرح ألفين توفلر مفهوم الموجة الثالثة التي دشنتها البشرية مع عصر المعلوماتية والحواسيب بعد الموجة الأولى الزراعية والموجة الثانية الصناعية، وهو . توفلر. يقول لنا أن الهم الكبير (كان في العصر الصناعي، هو صنع الأشياء. وفي الوقت الحاضر يبدأ همنا الأول بإدارة الأشياء). وكذلك يؤكد أن (المبدأ القائل أن المعرفة هي السلطة أصبح منذ الآن عتيقاً. فلكي تُمارس السلطة تحتاج إلى معارف عن المعرفة).وبهذا نكون مع العولمة أمام ظاهرة مركبة ومعقدة، متعددة الأوجه إطارها المفهومي ملتبس، ومن الصعب الإمساك بجميع آلياتها.. فهي إيديولوجيا بمعنى انطوائها على منظومة من أفكار وأهداف محددة. وهي مجموعة من الإستراتيجيات المتوافقة لمؤسسات وحكومات وأشخاص تبدو مستقلة بعضها عن بعض، ولكنها تعمل، إلى حد بعيد، بالموجهات والاتجاهات ذاتها. والسؤال المحير الآن، ربما، هو: هل العولمة حالة متحققة، أو هي في طور التحقق؟. أهي حلم حالمين، أم خدعة رأسمالية؟.

❖ ❖ ❖

يجرى العمل على نطاق واسع، ويغدوالاتجاه الغالب، في عالم اليوم

الأساليب الديمقراطية في نشأة الدساتير

في ضوء قانون إدارة الدولة العراقية ودستور العراق الجديد

د. حيدر أدهم الطائي
مركز العراق للأبحاث

كان ابراهام لنكولن يقول ((حقيقة أنا امشي ببطء ولكن لم يحدث ابداً انني مشيت خطوة واحدة الى الوراء) ويبدو ان هذا الكلام ينطبق على موقف الفقه والممارسة الدستورية لاساليب نشأة الدساتير فبعد الاساليب الملكية التي تمتاز بابتعادها على وجه العموم عن روح الديمقراطية ظهرت الاساليب الجمهورية أو الديمقراطية في نشأة الدساتير الاول منها هو اسلوب الجمعية التأسيسية والثاني هو اسلوب الاستفتاء الشعبي وفي ضوء واقع المشهد السياسي على الساحة العراقية يصبح التساؤل عن ماهية هذه الطرق وأهميتها على المستوى القانوني والسياسي في ضوء الالتزام الوارد في قانون ادارة الدولة والقاضي بقيام الجمعية الوطنية المنتخبة باعداد مسودة الدستور الدائم.

يوضع الدستور طبقاً لاسلوب الجمعية التأسيسية عن طريق جمعية او مجلس ينتخبه الشعب لهذه المهمة وقد وضعت دساتير المستعمرات البريطانية التي استقلت عن بريطانيا أثر الثورة الامريكية عام ١٧٧٦ بهذه الطريقة وعن طريق جمعيات تأسيسية تسمى (Convention)وكذلك الحال بالنسبة للدستور الفيدرالي الامريكي لعام ١٧٨٧ واتبعت هذه الطريقة كذلك عندما تم وضع دستور المانيا لعام ١٩١٩ ودستور النمسا لعام ١٩٢٠ والدستور الاسباني لعام ١٩٣١ والدستور التركي لعام ١٩٢٤ .

اما الطريقة الثانية فهي طريقة الاستفتاء الدستوري وتسمى ايضاً الاستفتاء التأسيسي حيث يتولى الشعب بنفسه وضع دستور الدولة إذ انه لا يصدر ولا يوضع موضع التطبيق إلا بعد ان يوافق الشعب عليه عن طريق استفتاء يجرى لهذا الغرض ولا يهم ان كان هذا الدستور قد وضع من جانب لجنة مثلاً، فهو يبقى مجرد سطور على ورق إلى ان يوافق الشعب عليه في الاستفتاء ومن الدساتير التي وضعت بهذه الطريقة دستورا فرنسا لعام ١٩٤٦ وعام ١٩٥٨ وكذلك الحال مع الدستور الايطالي لعام ١٩٤٧ ,

ويلاحظ زيادة اللجوء للاساليب الديمقراطية في نشأة الدساتير فهذه الطرق تنطوي على معنى الشعبية إذ ان من يقرر جواز تمرير مسودة الدستور هو الشعب بالشكل الذي يجعله مستقلاً في القيام بهذه المهمة سواء صدرت الموافقة النهائية من جانب جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب أم عبر الشعب عن رأيه في مشروع الدستور مباشرة عن طريق استفتاء وقد ارتبط ظهور هذين الاسلوبين الديمقراطيين بالأفكار الديمقراطية التي برزت بعد الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، والحقيقة ان اسلوب الاستفتاء الشعبي قد جرت محاولات للأخذ به من جانب موجة الديكتاتوريات التي سادت في امريكا اللاتينية ولم تكن تلك الاستفتاءات استفتاءات شعبية بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة لكنها كانت نوعاً من التصديق الشعبي الذي يجد الشعب نفسه فيه مرغماً على الموافقة بخصوص ما طرح عليه فالتصديق الشعبي أسلوب لجأت اليه الديكتاتوريات لتمرير امور معينة تستغل لمصلحة الديكتاتور وهو ما حصل من جانب نابليون عام ١٧٩٩ عندما لجأ الى الاستفتاء بشأن دستور السنة الثامنة والاستفتاء الذي اجراه عام ١٨٠٢ بشأن بقائه قنصلاً اولاً مدى الحياة واستفتاء عام ١٨٠٤ بشأن توارث الامبراطورية فهذه ليست استفتاءات شعبية بل هي بيعة دستورية او تصديق شعبي فطابع ارغام الشعب بين امرين واضح في هذه الاستفتاءات او البيعة بين أمرين، أما استمرار حالة عدم الاستقرار إذا رفض الشعب ما طرح عليه أو قبول المعروض على مضض.

ولكن إذا كان ما تقدم من سطور قد وضحت لنا ماهية الاساليب الديمقراطية في قيام الدساتير يصبح التساؤل الملح قائماً بشأن موقف قانون إدارة الدولة العراقية من اسلوب نشأة الدستور الدائم للعراق ؟

نصت المادة(٦٠) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية (على الجمعية الوطنية كتابة مسودة للدستور الدائم للعراق، وستقوم هذه الجمعية باداء هذه المسؤولية بطرق منها تشجيع المناقشات بشأن الدستور بواسطة اجتماعات عامة علنية ودورية في كل انحاء العراق وعبر وسائل الاعلام واستلام المقترحات من مواطني العراق اثناء قيامها بعملية كتابة الدستور).

أما المادة (٦١) فنصت على (أ- على الجمعية الوطنية كتابة المسودة للدستور الدائم في موعد أقصاه ١٥ آب ٢٠٠٥ ب- تعرض مسودة الدستور الدائم على الشعب العراقي للموافقة عليه باستفتاء عام. وفي الفترة التي تسبق اجراء الاستفتاء تنشر مسودة الدستور وتوزع بصورة واسعة لتشجيع اجراء نقاش عام بين ابناء الشعب بشأنها. ح- يكون الاستفتاء العام ناجحا، ومسودة الدستور مصادقاً عليها، عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر. د- عند الموافقة على الدستور الدائم بالاستفتاء تجرى الانتخابات لحكومة دائمة في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥، وتتولى الحكومة الجديدة مهامها في موعد اقصاه ٣١ كانون الأول. هـ- إذا رفض الاستفتاء مسودة الدستور الدائم، تحل الجمعية الوطنية وتجرى الانتخابات لجمعية وطنية جديدة في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥، ان الجمعية الوطنية والحكومة العراقية الانتقالية الجديدتين ستتوليان عندئذ مهماتها في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ وستستمران في العمل وفقاً لهذا القانون، إلا ان المواعيد النهائية لصوغ المسودة الجديدة قد تتغير من أجل وضع دستور دائم لمدة لا تتجاوز سنة واحدة، وسيعهد للجمعية الوطنية الجديدة كتابة مسودة لدستور دائم آخر. و- عند الضرورة، يجوز لرئيس الجمعية الوطنية وبموافقتها بأغلبية أصوات الأعضاء ان تؤكد لمجلس الرئاسة، في مدة أقصاها ١ آب ٢٠٠٥ ان هناك حاجة لوقت اضافي لاكمال كتابة مسودة الدستور ويقوم مجلس الرئاسة عندئذ بتمديد المدة لكتابة مسودة الدستور لستة أشهر فقط ولا يجوز تمديد هذه المدة مرة أخرى. ز- إذا لم تستكمل الجمعية الوطنية كتابة مسودة الدستور الدائم بحلول الخامس عشر من شهر آب ٢٠٠٥ ، ولم تطلب تمديد المدة المذكورة في المادة ٦٠ (د) أعلاه عندئذ يطبق نص المادة ٦١ (ج) أعلاه).

ويلاحظ على هذه النصوص الآتي:

١- ان المادة ٦٠ والمادة ٦١ قد تبنتا اسلوباً ديمقراطياً ليس فقط في اصدار الدستور الدائم للعراق بل حتى في الاعداد لمشروع هذا الدستور حيث تبنت المادة ٦١/ب اسلوب الاستفتاء الدستوري طريقة لنشأة الدستور الدائم للعراق وهي بهذا قد ابتعدت عن الاساليب غير الديمقراطية في نشأة الدساتير كاسلوب المنحة واسلوب التعاقد التي سيطرت على طرق نشأة الدساتير في العراق ابتداء من عام ١٩٢٥ ولغاية عام ١٩٧٠ وهما العامان اللذان صدر فيهما أول دستورين للدولة العراقية الحديثة وآخر دستور قبل حرب آذار عام ٢٠٠٣، على ان تقوم الجمعية الوطنية باعداد مشروع الدستور الدائم وهي ملزمة في ان تتبنى مجموعة من الاساليب التي تساهم في اعداد هذا الدستور وهي تعبر عن الرغبة في اتاحة الفرصة لمكونات الشعب العراقي وعلى مختلف المستويات بالمساهمة في عملية الاعداد أو التعبير عن الافكار التي من المؤمل صوغها نصوصاً دستورية والمادة الستون تؤكد هذا الجانب، فالجمعية التاسيسية ستقوم باعداد مشروع الدستور الدائم بعدة طرق منها على حد تعبير المادة المذكورة تشجيع المناقشات بشأن الدستور بواسطة اجتماعات عامة علنية ودورية في كل انحاء العراق وعبر وسائل الاعلام وتسلم المقترحات من مواطني العراق في أثناء قيامها بعملية كتابة الدستور.

ومن ثم فان هناك التزاماً قانونياً ذا طبيعة دستورية بان تعمل الجمعية الوطنية على بلورة أفكار بشأن مشروع الدستور بطرق مختلفة منها أساليب يساهم من خلالها الشعب بصورة شبه مباشرة في الوصول إلى صيغة معينة بشأن مشروع الدستور وهذا النص يعبر عن درجة عالية من درجات تشجيع المشاركة الشعبية الأكثر فعالية إذ ان الشعب لا يسهم فقط في التعبير عن رأيه في المشروع عندما يعرض عليه في استفتاء عام لكنه يساهم كما ذكرنا في صوغ هذا المشروع.

٢- استخدمت المادة ٦٠ والمادة ٦١ كلمة (مسودة الدستور) وربما كان من الرصانة في ميدان الصياغة القانونية واللغوية في التعبير عن المعنى استخدام كلمة (مشروع الدستور).

٣- ان الزام قانون إدارة الدولة للجمعية الوطنية يدعم نوعاً من المشاركة الشعبية في صوغ ومناقشة مشروع الدستور اتجاه له آثار ايجابية في المرحلة الحالية والمستقبلية للعراق على المستوى السياسي، فضلاً عن آثاره الايجابية في المستوى الشعبي فاتساع نطاق المشاركة خطوة ذات ابعاد سياسية بل قانونية مهمة تساهم في تأكيد شرعية العملية السياسية فضلاً عن الرسالة التي يمكن ان توجه لمن يعارض هذا المشروع في حالة اتساع نطاق أو قاعدة المشاركة بان ما مطروح هو الطريق الذي قرر الشعب العراقي اختياره في سبيل بناء هذا البلد.

٤- تبنت المادة ٦١ مواعيد محددة لاتمام تبني الدستور الدائم فالموعد الاقصى الذي يجب على الجمعية الوطنية خلاله اتمام كتابة مشروع الدستور هو الخامس عشر من آب ٢٠٠٥ وعند الموافقة على مشروع الدستور عبر استفتاء سوف تتولى الحكومة الجديدة مهماتها في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول، فضلاً عن مواعيد أخرى وهو بهذا الشكل يعبر عن محاولة حقيقية وجدية لغلق الستار بشكل نهائي لمسرحية الدساتير المؤقتة التي شهدها التاريخ الدستوري للعراق منذ عام ١٩٥٨ حتى هذه اللحظة.

٥- عبرت الفقرة (ج) من المادة ٦١ عن رغبة حقيقة وصادقة في اشراك جميع مكونات الشعب العراقي في عملية صوغ الدستور الدائم برغم ان هذا النص قد يدفع بعضهم إلى القول ان ارادة الاكثرية قد تتعرض للمصادرة نتيجة رفض الاقلية إذ ان الفقرة (ج) تنص على ان الاستفتاء سيكون ناجحاً وسيعد مشروع الدستور مصادقاً عليه في حالة موافقة أكثرية الناخبين في العراق وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر وهذا نص يثير اشكالاً آخر فهل تعني عبارة أكثرية الناخبين في العراق أكثريته